



تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

من مجلس معايير المحاسبة الدولية

٢٧ أكتوبر ٢٠١٠

اتصل بنا

مجلس معايير المحاسبة الدولية

٣٠ كانون ستريت

لندن EC4M 6*H

المملكة المتحدة

هاتف: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١٠

فاكس: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١

البريد الإلكتروني: iasb@iasb.org

الموقع الإلكتروني: www.iasb.org

مرحبا بكم في تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية هي ملخص المساعدين للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في اجتماع عام. بينما يسير المشروع قدماً، يستطيع المجلس بل ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغير القرارات المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في معيار جديد أو معدل.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠. وناقش المجلس المواضيع التالية:

اجتماعات المجلس المستقبلية

يجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة شهرياً لمدة خمسة أيام.

وفيما يلي مواعيد الاجتماعات المقبلة

التي ستعقد في عام ٢٠١٠:

١٠-١٢ نوفمبر (بالاشتراك مع مجلس

معايير المحاسبة المالية)

١٥-١٩ نوفمبر

(نورواك، الولايات المتحدة)

محاسبة التحوط

ناقش المجلس في هذا الاجتماع ما يلي:

- التحوط باستخدام البنود النقدية التي تقع ضمن مجموعة و
- عناصر الخطر غير المحددة تعاقدياً و
- محاسبة القيمة الزمنية للخيارات و
- أهلية الأدوات المالية غير المشتقة باعتبارها أدوات تحوط و
- متطلبات التحول وتاريخ النفاذ المقترحين.

التحوط باستخدام البنود النقدية التي تقع ضمن مجموعة

ناقش المجلس ما إذا كان ينبغي أن تكون البنود النقدية التي تقع ضمن المجموعة في البيانات المالية الموحدة والخاضعة لمعاملات بين منشآت من مجموعتين بعملات وظيفية مختلفة عبارة عن أدوات تحوط مؤهلة عند تحويط خطر الصرف الأجنبي. ويمكن وفقا لمعيار المحاسبة الدولية ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" أن يكون الفرق الناتج عن نقلهم في البيانات المالية الموحدة عبارة عن بند محوط مؤهل وليس أداة تحوط مؤهلة.

وقرر المجلس مؤقتا أنه يمكن تناول المسألة بشكل تام فقط بالاشتراك مع المشروع لتعديل معيار المحاسبة الدولية ٢١ "آثار التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي" والذي سيتطلب توسيع نطاق مشروع محاسبة التحوط. كما وأشار المجلس إلى أن هذه المسألة لا تعتبر واسعة الانتشار في واقع الأمر. وعليه قرر المجلس مؤقتا عدم السماح باعتبار البنود النقدية التي تقع ضمن المجموعة كأدوات تحوط مؤهلة ولكنه سمح بدلا من ذلك بالإبقاء على المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولية ٣٩.

عناصر الخطر غير المحددة تعاقديا

أكمل المجلس مناقشاته السابقة بخصوص أهلية عناصر الخطر للتعيين في علاقات التحوط. وتمثلت القرارات المؤقتة السابقة بما يلي:

- السماح بتعيين عناصر الخطر باعتبارها بنود محوطة مؤهلة و
- ستكون "المخاطر أحادية الجانب" أي حالات التعرض للتحوط فقط للتغيرات في جانب واحد من مستوى محدد) مؤهلة للتعيين كبنود محوطة و
- ينبغي أن يكون عنصر المخاطر المحددة تعاقديا بندا محوطا مؤهلا (بغض النظر عما إذا كان عنصرا من بند مالي أو غير مالي) و

- الإبقاء على القيود فيما يتعلق بتعيين عناصر الخطر عند تجاوز العنصر المحدد لإجمالي التدفقات النقدية للبند المحوط (الفقرات "التطبيق ٩٩ ج" و"التطبيق ٩٩ د" من معيار المحاسبة الدولية ٣٩ – قضية "الليبور الفرعي").

وناقش المجلس في هذا الاجتماع ما إذا كان ينبغي أن تكون عناصر الخطر غير المحددة تعاقدياً مؤهلة للتعيين كبند محوط. وناقش المجلس أمثلة تضم أسواق السلع الأساسية وأشار إلى أنه يتعين أن يكون النهج المنفرد القائم على مبدأ والمتبع لتحديد أهلية عناصر الخطر مستندا إلى معايير من أجل تناول العديد من الظروف المختلفة التي يمكن تقوم المنشأة فيها بالتحوط.

وقرر المجلس مؤقتاً تحقيق المواءمة بين معايير تحديد عناصر الخطر للبند المحوط المالية وغير المالية (أي يكون عنصر الخطر قابلاً للتحديد و بشكل منفصل وللقياس بشكل موثوق). كما وقرر المجلس مؤقتاً إضافة إرشادات تحتاج لها المنشأة لتقييم الحقائق والظروف المتعلقة ببنية السوق المحدد الذي يتعلق الخطر به والذي يتم به نشاط التحوط.

محاسبة القيمة الزمنية للخيارات

أشار المجلس أنه وبالنسبة إلى التحوطات التي تضم مشتقات من نوع الخيار، يمنح معيار المحاسبة الدولية ٣٩ المنشآت الخيار بالقيام بما يلي:

- تحديد المشتق من نوع الخيار بأكمله كأداة تحوط أو
- فصل القيمة الزمنية للخيار وتحديد (التغير في) قيمته الجوهرية فقط كأداة تحوط

وأشار المجلس أيضاً إلى أن القيمة الزمنية للخيار غالباً ما تكون منفصلة وذلك نظراً للتفاعل مع تقييم فاعلية التحوط.

كما وأشار المجلس إلى أن نقاش وضع المعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة الزمنية للخيارات تمحور تاريخياً حول فعالية التحوط. ولكن أشار المجلس إلى أنه يمكن النظر في محاسبة التحوط للخيارات في محاسبة التحوط من وجهات نظر مختلفة ويمكن النظر إليها كما لو أن منشأة التحوط تدفع قسطاً لتغطية المخاطر (وجهة نظر "تأمين" القسط).

وقرر المجلس مؤقتاً اقتراح محاسبة للقيمة الزمنية للخيارات على نحو يماثل الكيفية التي يتم فيها معاملة أقساط التأمين (من وجهة نظر حامل الأداة). ويكون النهج الذي قرر المجلس اقتراحه مؤقتاً على النحو التالي:

- سيتم القيام بتفريق بين نوعين من البنود المحوطة:
 ١. المعاملة ذات الصلة (على سبيل المثال، الشراء المقدّر للسلعة) و
 ٢. الفترة الزمنية ذات الصلة (على سبيل المثال، تحوط مخزون السلع الموجود فيما يتعلق بتغيرات أسعار السلع).
- وفيما يخص البنود المحوطة ذات الصلة بالمعاملة، سيتزايد التغير التراكمي في القيمة العادلة لقيمة الخيار الزمنية في الدخل الشامل الآخر وسيتم نقله وفقاً للمتطلبات العامة.
- وفيما يخص البنود المحوطة المتعلقة بالفترة الزمنية، سيتزايد التغير التراكمي في القيمة العادلة لقيمة الخيار الزمنية في الدخل الشامل الآخر بالإضافة إلى ذلك الجزء من القيمة الزمنية الأصلية المدفوعة لكاتب الخيار أو البائع والذي يتعلق بالفترة الحالية التي تم نقلها من الدخل الشامل الآخر التراكمي إلى الربح أو الخسارة. وسيتم تحديد القيمة المنقولة (أي نمط الإطفاء) بناءً على أساس منطقي.
- ومن أجل تجنب المحاسبة وفقاً لهذا النهج لقيمة زمنية للخيار تتجاوز ما تم دفعه فعلياً، في حال كانت القيمة الزمنية الفعلية تقل عن القيمة الزمنية المحاذية (التي تمثل القيمة الزمنية التي كان ليتم دفعها للخيار الذي يطابق تماماً البند المحوط)، سيتم تحديد القيمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر التراكمي بالرجوع إلى أقل قيمة لتغير القيمة العادلة التراكمي لما يلي:
 ١. القيمة الزمنية الفعلية و
 ٢. القيمة الزمنية المحاذية.
- ستخضع الأرصدة المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى اختبار انخفاض القيمة التالي:
 ١. بالنسبة إلى البنود المحوطة ذات الصلة بالمعاملة، سيتم تطبيق اختبار انخفاض القيمة لاحتياطي تحوط التدفقات النقدية و
 ٢. بالنسبة إلى البنود المحوطة ذات الصلة بالفترة الزمنية، سيتم الاعتراف مباشرة بجزء قيمة الخيار الزمنية التي لم يتم إطفائها في الربح أو الخسارة عندما يتم وقف علاقة التحوط.
- وبالنسبة إلى مطابقة رصيد الدخل الشامل الآخر التراكمي، سيتعين على المنشأة تقديم إفصاحات تفرّق حسب البنود المحوطة ذات الصلة بالمعاملة والبنود المحوطة ذات الصلة بالفترة الزمنية.

أهلية الأدوات المالية غير المشتقة ("الأدوات النقدية") باعتبارها أدوات تحوط
أكمل المجلس مناقشته التي بدأها في الاجتماع الذي انعقد في ٥ أكتوبر بخصوص أهلية الأدوات النقدية
كأدوات تحوط.

وقرر المجلس مؤقتاً توسيع نطاق الأهلية كأدوات تحوط ليشمل الأدوات المالية غير المشتقة المصنفة كما
هي بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة. وأشار المجلس إلى أن هذا سيتماشى بشكل أكبر مع نموذج
تصنيف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ "الأدوات المالية" وسيجعل نموذج محاسبة التحوط الجديد
إثباتاً مستقبلياً أكبر طالما يتم وضع استراتيجيات التحوط.

التحول

أشار المجلس إلى أن محاسبة التحوط تتطلب تحديد علاقات محاسبية على أساس مستقبلي. وهذا يعني أن
التطبيق ذي الأثر الرجعي لأي متطلبات نهائية لا يعتبر ملائماً، كما ويكون تطبيق المستقبلي ببعض
أشكاله لازماً.

وقرر المجلس مؤقتاً اقتراح نهج التحول التالي:

- ينبغي أن يكون تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الجديدة بشكل مستقبلي.
- لن يتم إعادة بيان الأرقام المقارنة.
- وبالنسبة إلى المنشآت التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل، سيتم اعتبار
علاقات التحوط السابقة المنصوص عليها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية ٣٩ والذي يتأهل وفقاً
للنموذج المقترح على أنها تحوطات مستمرة وبالتالي لن تشمل وقف أو إعادة بيان. وفي المقابل،
ستخضع علاقات محاسبة التحوط السابقة التي لا تتأهل وفقاً للنموذج المقترح للمتطلبات المتعلقة
بوقف محاسبة التحوط.
- لن يكن هنالك تغييرات على متطلبات التحول الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١
"تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة".
- ينبغي أن يكون تاريخ النفاذ المقترح لفترات سنوية تبدأ من ١ يناير ٢٠١٣ أو ما بعد ذلك مع
السماح بالتطبيق المبكر. (ولكن سيقدم المساعدون للمجلس عند القيام بإعادة المداولات الناتج الذي
تم الحصول عليه من الوثائق الاستشارية المتعلقة بتاريخ النفاذ.)

كما وقرر المجلس مؤقتاً، بما ينسجم مع القرارات السابقة المتعلقة بالتحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ "الأدوات المالية"، أن المنشأة ستتمكن فقط من تطبيق نموذج محاسبة التحوط الجديد في حال تبنت جميع المتطلبات الأخرى الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ والتي تم إنهاؤها مسبقاً ولن يتطلب التنبي المبكر لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ التي تم إنهاؤها مسبقاً أن تقوم المنشآت بالتنبي المبكر لأي من متطلبات محاسبة التحوط النهائية.

الخطوات التالية

وكان هذا الاجتماع هو الاجتماع الأخير المنعقد فيما يخص مشروع محاسبة التحوط وذلك قبل التحول إلى مسودة العرض لنموذج محاسبة التحوط العامة. وسيُكمل المجلس مداولاته المتعلقة بنموذج محاسبة ("المحفظة") التحوط العام، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار الردود التي تم الحصول عليها من مسودة العرض المتعلقة بنموذج محاسبة التحوط العامة.

وكلف المجلس المساعدين بالاستمرار بوضع مسودات والاقتراح بخصوص مسودة العرض. ووافق المجلس مؤقتاً على فترة تعليق من ٩٠ يوماً لمسودة العرض. وفي عملية التوصل إلى ذلك القرار المؤقت، لاحظ المجلس أن المسائل التي يتم تناولها في مسودة العرض معقدة ولكن أشار أيضاً إلى أنشطة التواصل واسعة النطاق التي تتم من قبل المساعدين وأعضاء المجلس خلال المشروع لضمان إمكانية متابعة الهيئات للمشروع.

لاحظ أن المعلومات المنشورة في نشرة الأخبار هذه تتبع من مصادر متنوعة كما وأنها دقيقة على حسب علمنا. ولكن لا يتحمل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة معايير المحاسبة الدولية التأسيسية مسؤولية أي خسارة تحدث لأي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بالاعتماد على المادة المذكورة في هذا الإصدار، سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن الإهمال أو أي سبب آخر.